

الحمد لله القوي المتين والصلاة والسلام على من بعث بالسيف رحمة للعالمين نبينا محمداً وعلى آله وصحبه  
أجمعين، أما بعد:

لسلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

الحمد لله القوي المتين والصلاة والسلام على من بعث بالسيف رحمة للعالمين نبينا محمداً وعلى آله  
وصحبه أجمعين، أما بعد:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

هذه أجوبة مختصرة حول تساؤلاتكم التي أرسلتموها علماً بمرف يكون هناك جواب مفصل في تلك :  
أ- **الطائفة الممتنعة بشوكة:** -

الطائفة الممتنعة بشوكة يجوز استهدافها بالعموم ولا يمنع من وجود مسلمين داخل هذه الطائفة كما  
دل على ذلك بعض الأحاديث وأقوال أهل العلم المستيرين وليس مطلوب التمييز بين الأفراد هل هو  
مسلم أم لا لأنه الأصل في هذه الطائفة هو الكفر والردة والممتنع عن تطبيق شعائر الله تعالى وأصناف  
التي ذلك فهي طائفة محاربة، ولكن إذا تم وقوع شخص من هذه الطائفة بأيدي المجاهدين يجب التمييز  
من حالة هل هو مسلم أم لا.

ب- **أما من ناحية السياسة الشرعية** في العمل لا نريد أن يكون هناك قاعدة عامة استهداف  
المناطق العامة لأهل السنة ولو كانوا مرتدين ولكن إذا كان الأمر بحاجة إلى ذلك فلا بأس  
به مثل تدمير طائفة لطيفيتها أو ردعهم من عمل لهم، لأنه الاستمرار به سوف يؤدي  
إلى تجنيد المناطق السننية كلها ضدها كما حدث ذلك في الجزائر، وهذا هو المشروع  
الإيراني الأمريكي.

ت- **استهداف المساجد في المناطق الممتنعة بشوكة** هو جائز شرعاً ولكن السياسية الشرعية  
للدولة الإسلامية ترى هو عدم استهداف هذه المساجد.

**موقف الدولة الكفرية**

يعتبر موقف الدولة طائفة كفر وردة على العزم وتختلف أحكامهم حسب للوزارات من حيث الحكم  
بالتعين على الأفراد وتقسّم إلى قسمين: -

- 1- طائفة ردة وكفر يحكم على أفرادها بالتعدين بالردة والكفر من الوزير إلى الغراش مثل (وزارة الدفاع، الداخلية، الاعلام، المالية، الخارجية، النفط ... الخ).
- وهذه الوزارات تستهدف وحكمها الكفر والردة.
- 2- طائفة ردة يحكم عليها بالعموم ولا يلزم تكفير أفرادها بالتعدين ويكون حسب المناط الواقع به الفرد ضمن الوزارة مثال (التربية، الصحة) ويكون كالتالي :-
- أ- الوزير والمدير العام ومن يعمل معهم فهم مرتدين بالتعدين.
- ب- المدرس الذي يدرس المواد الكفرية أو الوطنية أو ما فيها محاربة للدين أو تشويه صور المجاهدين (النولة الاسلامية) فهو كافر.
- ج- المدرس الذي يتبرع للحشد أو المرتدين بحال أو يعينهم بأي شكل من اشكال الاعانة ولو بكلمة فهو مرتد.
- د- المدرس الذي يدرس الروافض فهو مرتد.

**ملاحظة/ أسلحة الجامعات يأخذون حكم المدرسين ولا يمنع من استهداف المناطق المتواجدين بها كأهداف عسكرية ولا يستهدف مسلمهم بالقتل.**

وكذلك يجري الحال على الطبيب وجميع الموظفين الذين معه كما في النقاط السابقة من تكفير الوزير والمدراء وتختلف عبارة التدريس بالمعالج أو الطبيب والموظف.

#### الرعاة وغيرهم في:

- أ- طائفة المستنعة بردة الأصل انهم مرتدون فإراض في هذه الطائفة حكمه الردة ويقتل مباشرة دون التبين وخاصة إذا كان هناك خطر على المجاهدين ببقائه.
- ب- أما إذا كان الراعي من الطائفة غير ممتنعة، الأصل انه لا يقتل أما إذا غلب على الظن انه سوف يبلغ المرتدين وتوجد قرآن على ذلك فيتم حجزه ورفعته إلى القاضي أما إذا يوجد دليل على انه مرتد يقتل مباشرة.
- **السؤال العاشر: هل يجوز إعطاء مرتد مالا من أجل ان يقوم بقتل مرتد آخر.**
- **الجواب: لا يجوز لأن من باب الاستعانة بالكفر على الكافر والليل حديث عائشة رضي الله عنها والتقصيل موجود في محاضرة للشيخ أبي علي الألباري تقبله الله بطوان (هل يجوز الاستعانة بأهل الكتاب)**
- **السؤال الثاني عشر: إذا قمنا بالدخول إلى بيت مرتد وقتله وأخذ ماله هل يجوز لنا ان نأخذ حتى المال الخاص بزوجته أو أمة أو ابنة الذين يعيشون معه في نفس هذا البيت كذهب زوجته مثلا.**

- الجواب: نعم يجوز فإن كانوا مواليين له غير متبرئين منه فهم مرتدون وجاز ذلك وإذا لم يكن ذلك فمن باب التحريم جاز أخذ جميع المال الذي في البيت.
- السؤال التاسع: **تساء المرتدين كيف تتعامل معهم هل هن مرتدات؟**
- الجواب: الأصل من زواج المسلمة بالمرتد ليس بردة ولكن إذا تضرعت أو اعانته أو لم تقبلاً منه فهي مرتدة كحال أغلب تساء المرتدين الآن فهن مرتدات بل محاربات ومعتقات لأزواجهن لمحاربة المسلمين، ولا عذر لأحدهن في ذلك فالموضوع يدخل في صميم الولاء والبراء والكفر بالطاغوت قال تعالى ( لا إكراه في الدين ) قد تبين الرشد من الغي فمن يظفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها والله سميع عليم (٢٥٦) و شرك الطاعة فيكون بمجرد العمل وهو الطاعة دون النظر إلى الاعتقاد أو الاستحلال قال تعالى ( وإن أطعتموهم إنكم المشركون ) وقال تعالى ( إن الذين ارتكوا على أيمانهم من بعد ما تبين لهم الهدى الشيطان سول لهم وأملى لهم ذلك بأنهم قالوا للذين كرهوا ما أنزل الله سنطيعكم في بعض الأمر ) وقال تعالى ( اتخفوا أحبارهم وريثاتهم أرباباً من دون الله ) وقد فسرها النبي صلى الله عليه وسلم بالطاعة في التحليل والتحرير ، أما ربط شرك الطاعة بالاعتقاد أي الاستحلال فقط فهذا منهج المرجلة والجهمية . انطلق الفقهاء على أن المسلم إذا ارتد ثم تزوج فلا يصح زواجه لأنه لا ملة له، فليمن له أن يتزوج مسلمة، ولا كافرة، ولا مرتدة.
- سؤال/ **أما حكم والدتها أو والدتها اللذان أقتاعا بالزواج من المرتد المحارب:**
- الجواب/ فقد أصبحت ردة هؤلاء المرتدين المحاربين من الحشود والجيش والشرطة وغيرهم معلومة من الدين بالضرورة ولا يعذر أحد بعدم تكفيرهم وخاصة في الأراضي التي كانت تحكم بشريعة رب العالمين وإن تزويج هؤلاء المرتدين المحاربين ينال الولاء والبراء الذي هو أصل الدين ومن تركه فقد كفر فمن فعل ذلك فهو كافر مرتد عن ملة الإسلام

قال الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد ابن عبد الوهاب رحمه الله (إن الإنسان إذا أظهر للمشركين المرافقة على دينهم، خوفاً منهم، ومداراة لهم، ومداينة لدفع شرهم، فإنه كافر مثلهم وإن كان يكره دينهم ويقتضيه، ويحب الإسلام والمسلمين).

وقد نهى الله تعالى عن تزويج الكفار والمشركين بقوله تعالى: (ولا تصمموا بضم الكواثر) الممتحنة: 10، وقوله تعالى: (ولا تتكحوا المشركات حتى يؤمنن ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم ولا تتكحوا المشركين حتى يؤمنوا ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو أعجبكم) البقرة: 221 فالذي يزوج ابنته كهؤلاء الكفار هو قد رد صريح القرآن الكريم كما أن الإسلام يابى أن يكون المسلم تحت سلطان الكفار ولأن عقد الزواج يستلزم أن يكون للرجل حق الطاعة والقوامة على المرأة والاعانة على حرب دين الله تعالى والموالاة وهذا يؤدي إلى كفر وردة المرأة، كما أن الأولاد يتبعون آباءهم في الدين والنسب وكل هذه الحثثيات جعلت الشارع الحكيم يمنع ويحظر زواج المرتد أو الكافر من المسلمة ومن زواج هؤلاء المرتدين فهو مرتد والعيلة بالمرء



- السؤال الثامن: قضية الأهداف المالية وأخذ الأموال من الناس هل تؤخذ من المرتد فقط؟ أم تؤخذ من عوام المسلمين؟ ثم أخذها من عوام المسلمين تحت أي بند تضعها؟ هل زكاة مال؟  
نرجو التفصيل في هذه المسألة تفصيل شافياً وافياً
- الجواب: الأموال تأخذ من المرتد والمسلم فبقاء المجاهد واستمرار الجهاد مقدم على مال المسلم بل وحتى حياته، وقد ألقى العزيز بعد السلام حين تقدم للتنازل إلى بلاد الشام ألقى في فترة المعاليك وكان حينها قطر رحمه الله هو الملك فبعد أن نقد بيت المال لتجهيز الجيش قال له خذ من أموال الناس لتجهيز الجيش
- الكلف السلطانية.
- ويسمى بالنواب على الضرائب
- الكلف السلطانية الموظفة على الرعية، سواء أكان ذلك للجهاد أم لغيره، وَلَا تُضْرَبُ عَلَيْهِمْ إِلَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي بَيْتِ الْمَلِكِ مَا يَكْفِي لَذَلِكَ، وَكَانَ لِضْرُورَةٍ، وَإِلَّا كَانَتْ مُؤِيداً غَيْرَ مُرْجِيٍّ؛ تنقل آراء أهل العلم والمذاهب الذين يجيزون فرض الضرائب أو الوظائف أو النواب لو الكلف السلطانية وحسب ما يسميه أهل العلم والمذاهب.
- الحنفية: يرى الحنفية جواز فرض الضرائب على الناس، إذا كانت هناك حاجة تدعو إليها حيث يسمونها (النواب).
- فقد جاء في حاشية ربه المختار ما نصه (زمن النواب ما يكون بالحق كرى النهر المشترك للعامّة، وأجرة الحارس للمحلة والمسمى الخفير وما وُظف للإمام ليجهز به الجيوش، وفداء الأسرى، بل إن احتاج إلى ذلك ولم يكن في بيت المال شيء فوظف على الناس ذلك، ويتابع فيقول: وينبغي تفهيد ذلك بما إذا لم يوجد في بيت المال ما يكفي لذلك) (ابن عابدين، الحاشية، 336/2، 337).
- الملكية قالوا يحق للإمام أن يوظف الضرائب لظروف خاصة ومن أقوال فقهاءهم:
  - 1- يقول الشافعي (إذا قررنا إسلاماً مطاعاً مفتقداً على تكثير الجنود لسد حاجة الثغور، وحماية الملك المتوسع الاقطار، وخلا بيت المال، وارتفعت حاجات الجند إلى ما لا يكفيهم، فللإمام إذا كان عدلاً أن يوظف على الأغنياء ما يراه كافياً لهم في الحال إلى (أن يظهر مال في بيت المال)، ثم إليه النظر في توظيف ذلك على الغلات والثمر وغير ذلك. وإنما لم ينقل عن الأولين مثل هذا الاتساع بمل بيت المال في زمانهم بخلاف زماننا فإنه لو لم يقل الإمام ذلك النظام، بطئت شوكة الإمام، وصارت ديارنا عرضة لاستيلاء الكفار) \* (الاعتصام، 358/2)
  - 2- يقول الإمام القرطبي: وأطلق الطمأن على أنه إذا نزلت بالمسلمين حاجة بعد أداء الزكاة، فإنه يجب صرف المال إليها (المقصود بـ المال هنا غير مال الزكاة، وإنما ما أخذ من قوله تعالى: (وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ)، انظر: الجامع لأحكام القرآن، 242/2).
  - 3- وقال الإمام مالك: يجب على الناس فداء أسراهم وأن استغرق ذلك أموالهم (أبو بكر العربي، أحكام القرآن، 60/1).

جـ والشافعية أيضاً يقولون شرعية الضرائب على الأغنياء إذا احتاج الإمام من أجل مصلحة عامة، وفي ذلك:

1- يقول الإمام الغزالي: إذا خلت الأيدي من الأموال، ولم يكن من مل المصالح ما يلي بخرجات العسكر، ولو تفرق العسكر، واشتغلوا بالكسب لخيف دخول العدو ديار المسلمين، أو خيف دوران الفتنة من أهل العرامة في بلاد الإسلام، جاز للإمام أن يوقف على الأغنياء مقدار كفاية الجند. (المستصفي من علم الأصول، 426/1).

2- ويقول الرملي: ومن فروض الكفاية دفع ضرر المسلمين، ككسوة علي، وإطعام جائع، إذا لم يتدفق بركة أو بيت ملي على القادرين وهم من عهده زيادة على كفاية ستة لهم ولعمولهم. (نهاية المحتاج شرح المنهاج، 194/7).

3- وفتوى الشيخ عز الدين بن عبد السلام للملك المظفر قطز في فرض الضرائب على الناس لأجل الاستعداد والتجهيز لقتل التتار: إنه إذا طرق العدو بلاد الإسلام وجب على العالم قتالهم وجزاؤكم أن تلخّنوا من الرعية ما تستعينون به على جهادكم.

د- أما فقهاء الحنابلة فقد أجازوا فرضيتها وسموها الكلف السلطانية واعتبروها من الجهاد بالمال، وفي ذلك يقول ابن تيمية في الفتاوى إذ يعتبر أن الكلف السلطانية أو ما يأخذه السلطان من أموال الأغنياء يعد من قبيل الجهاد بالمال فيقول: وإذا طلب منهم شيء يؤخذ على أموالهم ورؤوسهم، مثل الكلف السلطانية التي توضع عليهم كلفهم، إما على عدد رؤوسهم، أو على عدد دوابهم، أو على أكثر من الخراج الواجب بالشرع، أو تؤخذ منهم الكلف التي أحدثت في غير الأجناس الشرعية، كما يوضع على المتابعين للطعام والثياب والدواب والقاكهة، وغير ذلك، يؤخذ منهم إذا باعوا، ويؤخذ تارة من البائعين، وتارة من المشترين. (الفتاوى، رسالة المظالم المشتركة، 401/30، 41، دار الكتاب العلمية).

هـ- يرى ابن حزم الظاهري كذلك جواز فرض الضرائب العامة إن كان هناك مصلحة وضرورة فيقول: فرض على الأغنياء من أهل كل بلد أن يقوموا بقرائهم، ويجبرهم السلطان على ذلك إن لم تقم الزكوات، ولا فيهم سائر المسلمين بهم، فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذي لا بد منه، ومن اللبس للشتاء والصيف نعل تلك، ويسكن بكنهم من المطر، والصيف، والشتاء، وعيون العارة. (المحلى، دار الكتب العلمية، 281/4).

المستند الشرعي ترايهم:

استدل الفقهاء على موقفهم القائل بجواز فرض الضرائب في أموال الناس غير الزكاة بأقوال من الكتاب والسنة،

السؤال السابع: هل إذا شخص كتب تعليقاً على الفيس بوك مثلاً فيه كفر وردة هل يحكم عليه

بالردة أم لا بد من التبين هل هو كتب هذا التعليق أم لا؟

الجواب: مواقع التواصل الاجتماعي قد يحصل فيها تزوير والتحال أسماء أو عناوين لأشخاص آخر، فالواجب التبين من شخصية من كتب التعليق فلن ثبت أن هذا الموقع له يحكم عليه بالردة ويعتبر فرينه على الشخص وليس دليل قطعي كما يؤخذ بنظر الاعتبار حال الشخص.

- سؤال/ هل يجوز إعطاء المرتد الأمان ؟ خصوصاً إذا كان هذا المرتد سوف يقوم بتزويدنا

بالمعلومات ؟

الجواب/ المواءمة جائزة شرعاً مع المرتكبين ضمن شروطها الشرعية المعروفة وهنا يرجع الامر في تقرير هذه المسألة الى والي العراق او نقيه حصراً.

هذا وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اسأل الله لنا ولكم الإخلاص في القول والعمل وثبات على الحق وتقديره بالرأي والرمي وحسن الخاتمة